

شركة ذات مسئولية محدودة مهنية

رأس المال المدفوع مليون ريال سعودي

رقم السجل التجاري ٤٠٣٠٢٩١٢٤٥

١٢٢، شارع الأمير فيصل بن تركي

ص.ب ٤٨٩، الرياض ١١٤١١

المملكة العربية السعودية

ت: ٠١١ ٤٠٨ ١٨١١ / ٤٠٨ ١٨٠١

ف: ٠١١ ٤٠٨ ١٨٣٦

المركز الرئيسي - جدة

www.elayouty.com

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة مساهمي
شركة وفرة للصناعة والتنمية
شركة مساهمة سعودية
المملكة العربية السعودية - الرياض

تقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة وفرة للصناعة والتنمية - شركة مساهمة سعودية - الرياض ("الشركة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وقائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية، للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات من (١) إلى (٣٥) المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

أمر آخر

تمت مراجعة القوائم المالية لشركة وفرة للصناعة والتنمية - شركة مساهمة سعودية - للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م من قبل مراجع آخر والذي أبدى رأي غير معدل في هذه القوائم المالية بتاريخ ٢٣ رمضان ١٤٤٥هـ الموافق ٠٢ أبريل ٢٠٢٤م.

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة مساهمي
شركة وفرة للصناعة والتنمية
شركة مساهمة سعودية
المملكة العربية السعودية - الرياض

تقرير عن مراجعة القوائم المالية ... (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة

الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت بحسب حكمنا المهني لها أهمية بالغة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية، وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. فيما يلي وصف لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجته:

تحقق الإيرادات	أمر رئيسي للمراجعة
الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسية للمراجعة تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها من بين أمور أخرى بناءً على حكمنا ما يلي: • التحقق من مدى ملائمة السياسة المحاسبية لتحقيق إيرادات الشركة وفقاً لمتطلبات معيار التقرير الدولي رقم (١٥) الإيرادات من العقود مع العملاء. • تقييم تصميم وتنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية وفعاليتها فيما يتعلق بإثبات الإيرادات والذمم المدينة الخاصة بها. • تقييم الترتيبات التعاقدية الرئيسية والإرجاعات والخصومات من خلال النظر في الوثائق والاتفاقيات ذات الصلة. • إعادة حساب الخصومات لعينة من العملاء وفقاً لاتفاقياتهم. • إجراءات تحليلية لفهم أسباب التباين في الإيرادات مقارنة مع السنة السابقة والتحقق من منطقيتها وتحديد ما إذا كان هناك تقلبات هامة تحتاج إلى فحص إضافي في ضوء فهمنا لظروف السوق الحالية. • اختبار إجراءات القطع للتأكد من تسجيل الإيرادات في فتراتنا الصحيحة. • اختبارات تفصيلية لعينة من المنتجات المباعة والتحقق من التطبيق السليم لسياسة الاعتراف بالإيراد.	كما هو مبين بالإيضاح رقم (٢٤) حققت الشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م إجمالي إيرادات بلغت ١٦١,٦١٨,٦٣٩ ريال سعودي (٢٠٢٣م: ١٦١,٦٣١,٤٢٥ ريال سعودي). يتم الاعتراف بالإيرادات وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ - الإيرادات من العقود مع العملاء ("المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥")، والذي يتطلب مراعاة الخصومات الممنوحة للعملاء على مبيعات الشركة. يتم الاعتراف بخصومات العملاء بناءً على معايير الأداء بموجب كل عقد تجاري. يُعد هذا الجلب أساسياً في عمليات التدقيق التي نقوم بها، حيث إن تقديرات الخصومات المعترف بها تتطوي على أحكام وتؤثر على الإيرادات المبلغ عنها، وبالتالي، فقد اعتُبر الاعتراف بالإيرادات من أهم مسائل التدقيق.
* راجع إيضاح رقم (١٩/٣) في القوائم المالية للسياسة المحاسبية المتعلقة بالإيرادات.	

الأرصدة الافتتاحية	أمر رئيسي للمراجعة
الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسية للمراجعة لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية للتحقق من صحة الأرصدة الافتتاحية: • مراجعة السجلات المحاسبية لتحديد ما إذا كان قد تم نقل أرصدة إغلاق الفترة السابقة بشكل صحيح إلى الفترة الحالية. • تمت مراجعة الأرصدة الافتتاحية لتحديد ما إذا كانت تعكس تطبيق السياسات المحاسبية المناسبة. • تم تقييم ما إذا كانت إجراءات التدقيق التي تم إجراؤها في السنة الحالية توفر أدلة ذات صلة بأرصدة الافتتاح. • تنفيذ إجراءات تدقيق محددة للحصول على أدلة بشأن الأرصدة الافتتاحية. • تمت مراجعة أوراق عمل المراجع المستقل السابق للحصول على أدلة بشأن الأرصدة الافتتاحية.	تعتبر مراجعة الأرصدة الافتتاحية من الأمور الرئيسية للتدقيق حيث تتطلب معايير المراجعة الدولية من المراجعين عن ارتباط المراجعة الأولى (أي أن القوائم المالية للفترة السابقة تم تدقيقها من قبل مراجع سابق) الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة تثبت أن الأرصدة الافتتاحية خالية من أي أخطاء جوهرية قد تؤثر على البيانات المالية للفترة الحالية وأن السياسات المحاسبية المناسبة المنعكسة في الأرصدة الافتتاحية مناسبة كما تم تطبيقها بشكل متسق في البيانات المالية للفترة الحالية، أو أن التغييرات عليها يتم المحاسبة عنها بشكل مناسب وتقديمها بشكل كافٍ.

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة مساهمي
شركة وفرة للصناعة والتنمية
شركة مساهمة سعودية
المملكة العربية السعودية - الرياض

تقرير عن مراجعة القوائم المالية ... (تتمة)

الأمر الرئيسية للمراجعة ... (تتمة)

الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	أمر رئيسي للمراجعة
الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسية للمراجعة لقد قمنا بالإجراءات التالية: • لقد قمنا بالتحقق من مدى ملاءمة تصنيف الشركة للأدوات المالية وفقاً لنموذج أعمال الشركة والتدفقات النقدية التعاقدية ذات الصلة. • حصلنا على تقارير التقييم من مقيمين مستقلين ومعتمدين لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية. • قمنا بتعيين خبير من المدققين لمراجعة تقنيات التقييم والأساس والافتراضات المستخدمة من قبل خبراء الإدارة لتقييم هذه الاستثمارات. • لقد أجرينا إجراءات التدقيق لاختبار اكتمال ودقة المعلومات المقدمة من قبل الإدارة إلى المقيم الخارجي. • لقد قمنا بمناقشة تقارير التقييم مع الإدارة وخبرائها للتحقق من بيانات السوق والافتراضات المستخدمة. • وبناءً على تقييمنا، تأكدنا من أن الإفصاح مناسب في البيانات المالية.	تحتفظ الشركة باستثمارات في أدوات حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بقيمة ١٦,٥٥ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٢٠٢٣): ١٥,٠٢ مليون ريال سعودي). صُنفت هذه الاستثمارات بناءً على نموذج أعمال الشركة وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية لها. يتطلب التصنيف بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ إصدار أحكام جوهرية عند اختبار نموذج الأعمال وتقييم مواصفات التدفقات النقدية التعاقدية. ونظراً لتعقيد هذه الأحكام وموضوعيتها، فقد اعتُبر هذا الأمر من أمور المراجعة الرئيسية.
لمزيد من التفاصيل، يُرجى مراجعة السياسات المحاسبية في إيضاح (١/٨/٣) وتقديرات الإدارة وأحكامها في إيضاح (٤/٢).	

المعلومات الأخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير الشركة السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بخلاف القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل عنها. إن إدارة الشركة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي، من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي من أشكال التأكيدات حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤولياتنا تتمثل في قراءة المعلومات الموضحة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال عملية المراجعة، أو تظهر بطريقة أخرى أنها تحتوي على تحريف جوهري.

وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى عند قراءتها، فإنه يتعين علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بذلك.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والاصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن أنظمة الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الإستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة مساهمي
شركة وبرة للصناعة والتنمية
شركة مساهمة سعودية
المملكة العربية السعودية - الرياض

تقرير عن مراجعة القوائم المالية ... (تتمة)**مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية**

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع المستقل الذي يتضمن رأينا، والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهرى متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد جوهرية بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة، ونقوم أيضاً بما يلي:

● تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرى في القوائم المالية سواء كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم إكتشاف التحريف الجوهرى الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير، أو إغفال ذكر معتمد، أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

● التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.

● تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها إدارة الشركة.

● التوصل إلى استنتاج بشأن مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرى يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لأساس الإستمرارية وإذا خالصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهرى، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتعين علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في أعمالها وفقاً لأساس الإستمرارية.

● تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في أنظمة الرقابة الداخلية تم إكتشافها خلال مراجعتنا. كما زودنا المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على إستقلالنا، وإجراءات الوقاية ذات العلاقة، إذا تطلب ذلك.

ومن ضمن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي إعتبرناها الأكثر أهمية عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، والتي تعد أمور المراجعة الرئيسية. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا مالم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن السيد العيوطي وشركاه

عبدالله العيش

عبد الله بالعيش

محاسب قانوني

ترخيص رقم (٣٤٥)



الرياض في: ٢٣ رمضان ١٤٤٦ هـ

الموافق: ٢٣ مارس ٢٠٢٥ م